

المسألة المشرقية في ثلاث خطوات

عامر محسن *

«كنا نتوهم العنف شغفاً، ولم نميز بين العطالة والراحة؛ واعتقدنا أن التهور هو الحرية»
(توني موريسون - رواية «العين الأكثر زرقة»)

1- النظام السوري

في خضم الصراع الإيديولوجي الذي انطلق داخل وخارج سوريا - مع نشوب الحرب في بلادنا، برزت مفارقة ملفتة منذ الأيام الأولى: الطرف الذي يدعم، إجمالاً، المعارضة المسلحة يتهم النظام بأنه فاسد وسلطوي وتوريثي؛ وهناك، في الواقع، جزء معتبر من المعسكر الذي يقف، إجمالاً، مع النظام لن يختلف معهم في التوصيف، ولكنه يعرف أن أعداء النظام، ببساطة، أسوأ منه بكثير.

هم قد يحاججون بصيغة أن في دمشق نظاماً هو، على الأقل، وطني وليس عميلاً، وبالإمكان الرهان على إصلاحه أو تطويره أو البناء عليه. يعكس الدول التي يرعاها المستعمر، وتخرق أميركا قياداتها ومؤسساتها وجيشها (فهذه لا يمكن الرهان عليها بأي شكل من الأشكال، ولا جدوى إلا للعمل على إسقاطها).

وقد يقولون إن النظام قد أبقى حداً من التشاركية والتقدميات والضمانات التي لم تعد مسالفة في دولة فقيرة كسوريا؛ أو أنه يساعد المقاومة في لبنان ويخدم قضية فلسطين... ولكن كل هذه حجج كانت ستبقى نافذة وبلا فعالية لو لم يكن أعداؤه، ببساطة، أسوأ منه بكثير (وهذا لم يعد موضوع نقاش وتنبؤات وافتراسات؛ فبعد سنين خمس، صارت لدينا - من ادلب إلى دير الزور - صورة واضحة، جلية، عن مصير ما تبقى من حضارة في سوريا إذا ما انتصرت هذه «الثورة»).

في الحقيقة، كما لاحظ صديق سوري يعرف المعسكرين جيداً، فإن النقد الذي تسمعه في المناطق «الموالية» للنظام هو، في كثير من الحالات، أكثر كشفاً ودقة وإحراجاً من خطاب المعارضة. إلا أن الجدل حول تقييم النظام وسياساته وطبيعته قبل عام 2011 من الصعب أن يدور بـ«موضوعية»، إذ أن التاريخ، فعلياً، سيكتب من وجهة نظر الحرب ونتيجتها، ومن ينتصر فيها.

خذوا السرديات التي تقدّم اليوم لتفسير نشوب الأزمة في سوريا. نظرية «الجفاف»، مثلاً، صارت لازمة سهلة لتعليل ما جرى: مزيج من السياسات النيوليبرالية ورفع الدعم عن المزارعين، ترافقت مع موجة جفاف تاريخية استمرت لسنوات ثلاث، أوصلت فئات ريفية كبرى في سوريا إلى مرحلة العوز والنزوح، ومهدت الطريق لتراكم النقمة التي انفجرت عام 2011. من النظرة الأولى، يبدو هذا التفسير منطقياً، وهو يقوم على وقائع دامغة، ولكنه يعاني من مشكلة «قراءة التاريخ بالعكس»، حيث ينطلق المراقب من النقطة الحالية، ويعتبر أن كل ما جرى في السابق هو تراكم سببي يوصل إلى النتيجة القائمة - فينتقي أحداثاً

ويهمل أخرى لا تخدم سرديته.

في حين أن «نظرية الجفاف» تنطلق من واقع لا يشكك به، إلا أنها تحجب وقائع أخرى موازية؛ كالنمو الاقتصادي الكبير الذي كان يسجل في سوريا في السنوات التي سبقت الأزمة، والحركة التجارية المتصاعدة التي كان يمز بها البلد. هناك تباين في سوريا، يمثل الفريق التكنوقراطي الليبرالي، وهو يشير، حين يتم انتقاد سياساته الاقتصادية، إلى هذه الأرقام. دفاعهم يقول إن سوريا، باختصار، هي بلد كان عدد سكانه يتضاعف بمعدل مرة كل عقدين، ولم تكن أي دولة - بموارد سوريا - قادرة على استيعاب هذه الطفرة الديمغرافية، وتأمين العمل والسكن والخدمات لهذا الكم الهائل من البشر. وأن النمو الذي كان حاصلًا، بفضل «إصلاحاتهم»، لو استمر سنوات إضافية قليلة لما وقعت الأزمة ولا اندلعت الحرب.

الحسم بين هذه التفسيرات المتنافسة هو سؤال للمستقبل. الأساس اليوم هو أن الجيش العربي السوري، الذي يضم رجالاً من كل فئات البلد - ولم يكن عناصره من المستفيدين من الربيع والفساد - يقاتل ويستشهد شبابه بالآلاف، ويدفع فاتورة الأخطاء السياسية، وأزمات المجتمع، والغزو الخارجي في آن. دور «النظام» السياسي، في وضع كهذا وفي أي وطن، هو أن يصون تضحيات جيشه، ويقلصها إلى الحد الأدنى؛ ويؤمن له، إدارياً ومالياً ومؤسسياً، ظروف النصر ومتطلباته. في هذا المجال، يصير النقد أكثر وجاهة، إذ يشككي الكثير من «الموالين» أن النظام -

بعد أربع سنوات من القتال والصمود - لم يُظهر العوارض الإيجابية التي عادة ما تُنتاب الحكومات حين تصدمها الحرب، فتستجيب لتحدياتها - كانتقاء الفساد، والفعالية والانضباط، وحشد الشعب خلف معركته الوطنية. ليس من الضروري، هنا، عقد مقارنات مع أنظمة صناعية كبرى، كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية (دمر الألمان، في أقل من سنة، ثلاثة جيوش روسية أنشئت لمقاومة الغزو النازي، واحداً تلو الآخر؛ وكان ستالين، في كل مرة، يبني جيشاً جديداً، ويجعل من كل مدينة مهددة معركة قومية، ولا يتركها تسقط وفيها حجر على حجر)؛ بل بايران أو العراق خلال حرب الثماني سنوات، حين قام صدام، تحت وطأة القتال والتراجع، بإعادة بناء جيشه وأنشاء عشرات الفرق الجديدة، من بينها «جيش مستقل»، هو الحرس الجمهوري المحترف. هذا أدى، من بين أسباب أخرى، إلى اطالة أمد الحرب واتساع رقعتها؛ وتمزج مجموعات المعارضة في القتال، بعد سنوات من تراكم الخبرة والدعم الخارجي (وهم لأسباب موضوعية، مهما جرى ومهما فعلوا، لن ينتصروا في سوريا، ومن يدعمهم يعرف ذلك منذ عامين على الأقل؛ ولكنه لا يمانع بأن تُدمر الشام وحلب، ويحترق البلد

لسنوات إضافية، حتى يستخرج عائداً ما من رهان فشل).

غير أن القصور الأساسي للنظام لا يتعلق بسياساته قبل الحرب، ولا بأدائه خلالها، بل قد يكمن في مستوى الإيديولوجيا. سوريا، في المبدأ، لها دورٌ أساسي في أي «محور مقاومة» ينشأ في إقليمنا، باعتبارها قلبه السياسي والفكري، وهي التي يفترض أن تقدّم إطار الإيديولوجيا والهوية الذي ينضوي تحته أي مشروع عربي شامل. حزب الله، مثلاً، كحركة دينية، محلية، شيعية، يمكنه أن يكون جزءاً من مشروع عربي أكبر، ولكن ليس في وسعه أن يقوده أو أن ينظر له. الهوية والشرعية والإيديولوجيا تنبثق من الشام، وهنا كان الغياب الأخطر. «البعث» وشعاراته اختفت من التداول منذ ما قبل الأزمة. لم تعد سوريا - كما في الماضي - مرجحاً للفكر والأحزاب والإيديولوجيا. والهوية الوطنية - «المدنية» - البديلة التي جرى ترويجها في السنوات الأخيرة (على طريقة «سوريا الله حامياها») ثبتت هشاشتها ما إن اهتزت الأوضاع. هذا الغياب لم يؤثر فقط في المسألة السورية، مساهماً في تفكك البنية الوطنية وميل الناس صوب إيديولوجيات سلفية وتقسيمية وطائفية، بل شكل نقطة ضعف أساسية لمحور المقاومة ككل.

من هنا، فإن نظاماً وطنياً في سوريا لا يحتاج، كما أوهمه أعداؤه منذ التسعينيات، إلى «إصلاحات» شكلية على طريقة غورباتشوف، ولا إلى التماثل مع نموذج يعجب الغرب وإعلاميه؛ بل على العكس

تماماً؛ واجب النظام في سوريا، وعله وجوده، هي أن يكون قادراً على حماية نفسه والأقليم، وردع الأعداء، وإنتاج إيديولوجيا تقدمية، «خشبية»، تلهم أهل المنطقة وتجمعهم.

II - العراف: «داعش» محزكاً للتاريخ

في كتابه «ما بعد المركزية الأوروبية»، يورد بيتر غران فصلاً عن تكون العراق الحديث ينفع لتفسير حالة نظامه السياسي اليوم. قال غران إن العراق هو من الدول التي تتبع ما أسماه «الطريق الروسي» في تطورها السياسي، حيث «مرحلة ليبرالية» (بمعنى «تعددية») تتبعها «مرحلة توتاليتارية»، وهكذا دواليك: المرحلة التعددية في هذه الدول (الحكم الملكي مثلاً) تنتج فساداً وفئات مستحكمة وإقطاعية تتقاسم «كعكة السلطة»، وقرأ واحتجاجاً على المقلب الآخر من المجتمع. فيتزايد الضغط على النظام، وتتأجج تناقضاته تدريجياً، ويعجز عن إدارة البلد وسدّ متطلباته. فينهار الحكم في آخر المطاف لصالح إيديولوجيا أكثر سلطوية ومركزية و«راديكالية» (انقلاب بكر صدقي، ثورة الـ58، انقلاب البعث الثاني). يمكن القول بأن النظام العراقي «التعددي» الحالي، الذي أنشأه الاحتلال عام 2003، يسير - بثقة ودأب - على هدى «الطريق الروسي».

النظام العراقي القائم هو، بلغة فجّة، ثمن الاحتلال وضريبة عدم طرده بالقوة، والقطع مع دستوره ومؤسساته وحكومته. الفريق العراقي الذي قام (بالتنسيق مع

عم ظهور «داعش» وفي ظل عجز الجيش، جرى «تجزير» المجتمع العراقي. ونشأ نوع جديد من «المسكرة» (أف ب)



العراق: هذا ما يكشفه المسكوت عنه

كاظم الموسوي *

الوقائع الدامغة وحدها هي التي تكشف المسكوت عنه، وتفضح من يصمت ويتفرج أو يعمل على التهرب منها والإنكار لها، المعلن أو المستتر. هذا الذي نقوله مؤسسات دولية جزء من تلك الحقائق المسكوت عنها. وبشكل عام تحاول الإسهام في الكشف عنها، إلا أنها بحكم وضعها تهتم بالسرد العام والإحصاء العددي أكثر من عمق الجراح وألامها العامة قبل الخاصة، الأمر الذي ينبغي رفع الصوت عالياً وكشف هذه الوقائع دون تراخ أو تباطؤ أولف ودوران... ما هي هذه الوقائع؟ من المسؤول عنها؟ وكيف يجري التحقق منها وإجراء ما يلزم بشأنها؟

مثلاً حسب وكالات الأنباء، وفي أحدث تقرير للأمم المتحدة أعلنت البعثة الأممية في العراق يوم 13 تموز/ يوليو 2015 مقتل

أكثر من 14 ألف مدني وجرح نحو 30 ألفاً آخرين منذ مطلع عام 2014. أي خلال أكثر من عام ونصف عام، وأكدت المنظمة أن الأعداد الصادرة بالتقرير تعود للضحايا الذين تمكنت من توثيق مقتلهم، مشيرة إلى أن العدد الفعلي قد يكون أعلى بكثير (وهذا هو واقع الحال). وسجلت المنظمة الدولية في تقرير لبعثتها في بغداد أن العدد الحقيقي للقتلى والجرحى بالتفاصيل، هو 44 ألفاً و136 ضحية مدنية على الأقل، موضحة أن العدد يشمل 14 ألفاً و947 قتيلاً و29 ألفاً و189 جريحاً. هذه الأرقام واللغة التي تتحدث عنها باردة لا تعني بحرارة دم هؤلاء الضحايا وأهاليهم، أبائهم وأمهاتهم، زوجاتهم وأبنائهم، حبيباتهم وأصدقائهم، ذويهم من كل الأطراف والصلات. وهو ما تمكنت منه كما تعلن. بين هؤلاء ضحايا موقعين رئيسيين حصل فيهما ما يسمى قانونياً وإنسانياً مجازر

إبادة جماعية. هذان الموقعان هما سجن بادوش في الموصل ومقر الكلية الجوية التي أطلق عليها اسم سبايكر... فضيحة مستترة أخرى في صالح الدين. والسؤال هنا يوضح الجريمة المرتكبة فيهما ولاسباب تضاف إلى شمولية الجريمة لكل الضحايا الذين تمكنت المنظمة الدولية من إحصائهم أو لم تتمكن، ولديها مصادر كثيرة داخلية وخارجية تزودها بما تريده هي أو مراجعها الموجهة لها. ولا بد من الإشارة إلى أن من قام بهذه المجازر هو تنظيم «داعش»، وهو أقدم على ذلك بمنهجه وأسلوبه وخياره، وزاد عليه بنشر الصور في إعلامه المملوك له أو المتضامن معه والموجه خدمته، والذي يستخدم كل الوسائل المتاحة، المرئي والمسموع والمقروء، وكل التقنية الجديدة من مواقعه المتعددة والمتشعبة، بمختلف اللغات، ولا سيما العربية. واستكمالاً للسؤال، لماذا الإنكار أو

التستر على هذه الجرائم والمجرم يعترف بها علناً وصراحة؟! تصفحت الشبكة العنكبوتية للمعلومات، «غوغل»، ووضعت اسم الموقعين المذكورين، فماذا كانت النتيجة؟ يمكنك العودة مرة أخرى ولاحظ معي هذا التشابك الخطير والكبير في التغطية على الجرائم والسكوت عن المجازر. ولا أحيلك على اللجان التي كلفت التحقيق والوصول إلى الوقائع الدامغة وإعلانها علناً ورسمياً، حسب مهمتها ووظيفتها وصدقيتها، بل أربط ما هو موجود ومعلن ومن يعمل على تبهيت القضايا والتريز على غيرها أو لفلقتها بما يضمن له إمرارها وتخطيها، وحتى التخلي عنها، والدعوة إلى ما يريده هو أو يكلف به خارجها وبعيداً عنها، فضلاً عن المواقف السياسية والمذهبية والطائفية الصارخة التي تعري أصحابها وخلفياتهم الإيديولوجية أو انتماءاتهم الحزبية وما